

محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للإقتصاديات الانتقالية: دراسة حالة الجزائر-الفترة (2004-2012)

أ/ بالعبيدي عابدة عبير

جامعة بسكرة

الملخص :

Résume:

Les études relatives aux investissements directs étrangers (IDE) n'ont pas donné une grande importance au secteur bancaire particulièrement pour les secteurs bancaires des pays à économie en transition. En même temps quelques expériences ont montré que l'IDE dans le secteur bancaire des pays à une économie en transition ne fournit pas de précieuses opportunités pour le développement de secteur bancaire du pays d'accueil. Et, c'est pourquoi cette étude est venue pour éclaircir les facteurs de l'attraction d'investissement direct étranger (IDE) du secteur bancaire dans les pays à une économie en transition. Et comme l'Algérie compte parmi ces pays, on se demande comment définir la décision d'investissement direct étranger dans le secteur bancaire algérien?

Pour cela cette étude est basée sur deux axes principaux:

Premièrement: Présenter et analyser le cadre théorique de l'IED dans secteur bancaire des pays à économie en transition.

Deuxièmement: étudier et analyser les déterminants de l'IED dans le secteur bancaire algérien.

En conséquence, l'étude a révélé que le nombre d'initiatives de l'investissement des banques étrangères des dix pays investis dans le secteur bancaire algérien est resté stable, à l'exception d'un seul pays qui est la France et cela est dû au facteur des relations économiques et le lien commercial entre l'Algérie et la France, alors que les facteurs: les opportunités du marché algérien, la stabilité politique et économique en Algérie, les caractéristiques du secteur bancaire algérien, et l'attitude de l'Algérie envers les banques étrangères demeurent non encourageants à la décision d'investir dans le secteur bancaire algérien.

Les mots clés: l'Investissement direct étranger- Secteur bancaire algérien- Les économies en transition.

إن الدراسات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر لم تولي إهتماما كبيرا بالقطاع المصرفي خصوصا القطاعات المصرفية للبلدان ذات الإقتصاديات الإنتقالية وفي نفس الوقت أثبتت بعض التجارب أن الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للبلدان ذات الإقتصاديات الإنتقالية لا يوفر فرصا قيمة لتطوير القطاع المصرفي المضيف. من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للبلدان ذات الإقتصاديات الإنتقالية. وبما أن الجزائر من بين هذه البلدان فكيف يتم تحديد قرار الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري؟

لهذا تقوم الدراسة على محورين أساسيين:

أولا: تقديم وتحليل الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للبلدان ذات الإقتصاديات الإنتقالية.

ثانيا: دراسة وتحليل محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري.

وكنيجة توصلت الدراسة إلى أن عدد المبادرات الإستثمارية للبنوك من البلدان الأجنبية العشر المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري بقي ثابتا ماعدا بلد وحيد والمتمثل في فرنسا وهذا يعود لعامل العلاقات الإقتصادية وصلة التجارية القائمة بين الجزائر وفرنسا، في حين تبقى عوامل: فرص السوق الجزائرية، الإستقرار السياسي والإقتصادي في الجزائر، ملامح القطاع المصرفي الجزائري، وموقف الجزائر تجاه البنوك الأجنبية غير مشجعة لقرار الإستثمار في القطاع المصرفي الجزائري.

الكلمات الإفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر -

القطاع المصرفي الجزائري -

المقدمة :

قد ركزت الدراسات السابقة على الأسباب التي أدت إلى التوسع في الخدمات المصرفية الدولية أساسا على حركة المصارف في مختلف البلدان المتقدمة. على النقيض من ذلك، تعاملت عدد قليل جدا من الدراسات مع البلدان النامية والإقتصاديات الإنتقالية، وفي هذا الصدد ركزت الدراسة المقدمة كورقة عمل للملتقى حول دور الأسواق المالية في أوروبا الشرقية (ماي 1999) وبمعنوان الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي: منظور الإقتصاد الإنتقالي للباحثين لوكا بابي (Luca Papi) و ديبورا ريفولنتيلا (Debora Revoltella) على التحقيق في الآثار المترتبة الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على البلد المضيف في منظور الإقتصاد الإنتقالي حيث سعت هذه الدراسة الأخيرة إلى التعرف على العوامل التي تحدد قرار الإستثمار في القطاعات المصرفية للبلدان ذات الإقتصاديات الإنتقالية في أوروبا. وهذا النقص في الدراسات حول هذا الموضوع يجعله أكثر أهمية في ضوء التوسع الكبير وتغلغل المصرفية الدولية في للإقتصاديات الإنتقالية.

والغرض من التركيز على الإقتصاديات الإنتقالية هو دراسة ما إذا كان الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للبلدان ذات الإقتصاديات الإنتقالية يوفر مزايا خاصة لهذه البلدان المضيفة. في هذا الإطار سعت الجزائر منذ إنتقالها إلى إقتصاد السوق إلى تطوير قطاعها المصرفي بفتح المجال أمام البنوك الأجنبية من أجل الإستثمار في سوقها المحلية وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يتم تحديد قرار الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري؟

للإجابة على الإشكالية يتم صياغة الفرضية التالية: يعود تحديد قرار الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري إلى عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. و في هذا الصدد تكمن أهمية الدراسة في توضيح أسباب ومزايا الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي وتسليط الضوء على عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للإقتصاديات الإنتقالية.

أما أهداف الدراسة تتمحور حول معرفة محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري.

المنهجية المتبعة في الدراسة: تم الإعتماد على المنهج التحليلي لدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وإجراء بحث في النتائج الحاصلة وفحص أسباب التشابه والاختلاف بين الدول المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري.

1. أسباب و فوائد الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للإقتصاديات الإنتقالية:

1. أسباب الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للإقتصاديات الإنتقالية: تختلف الإقتصاديات الإنتقالية من حيث بيئاتها المصرفية الخاصة، تاريخ وهيكل إقتصادياتها. فالمحيط المصرفي في الإقتصاديات الإنتقالية هو خاص لعدة أسباب أهمها⁽¹⁾:

- في معظم الإقتصاديات الإنتقالية تحافظ الحكومة على وجود إنتشارا في القطاع المصرفي.

- إفتقار البنية التحتية المالية والقانونية هي سمة مشتركة من الإقتصاديات الإنتقالية.
- في المرحلة الأولى من التحول هناك مجموعات ضيقة نسبيا من الأعمال التجارية للعملاء المحتملين، على الرغم من أن بعض الأسواق لديها آفاق واعدة للغاية على المدى المتوسط والمدى الطويل.

- سوء أداء أسواق الائتمان في الإقتصاديات الإنتقالية.

2. فوائد الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للإقتصاديات الإنتقالية: إن معظم الفوائد التي أقرتها الدراسات السابقة بدخول البنوك الأجنبية أصبحت أكثر أهمية لآفاق الإقتصاديات الإنتقالية. على سبيل المثال⁽²⁾:

- تحسين المحتمل لرأس المال البشري بسبب وجود البنوك الأجنبية هو ذو أهمية خاصة للإقتصاديات الإنتقالية، والمهارات اللازمة للعمل المصرفي عادة ما تكون نادرة، وخاصة خلال السنوات الأولى من المرحلة الإنتقالية.

- أما بالنسبة لزيادة المنافسة، ينبغي أن يأخذ في الإعتبار أنه في بداية المرحلة الإنتقالية، فمن البديهي أن إنشاء نظام مصرفي ذو مستويين ينتج عنه إحتكار القلة لهيكل السوق المحلية تقريبا في جميع الإقتصاديات الإنتقالية. وبالتالي فإن دخول المصارف الأجنبية يمكن له أن يقلل بشكل كبير من القوة السوقية للمصارف المحلية.

- إن الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية يعتبر أمر بالغ الأهمية بالنسبة للإقتصاديات الإنتقالية التي تتمتع القليل جدا منها من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية.

- يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على السياسات التنظيمية وتحسين كفاءة الإطار القانوني والتنظيمي من خلال تسهيل اعتماد المعايير الغربية للتنظيم المالي.
- يمكن للتدخل الأجنبي زيادة قوة المشاركة المالية البنوك عن طريق رسملة المؤسسات المحلية.

II. محددات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للإقتصاديات

الانتقالية: على أساس الدراسات حول محددات تدفقات رؤوس الأموال نحو البلدان المتقدمة والانتقالية تم تحديد محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المصرفية للإقتصاديات الانتقالية في عوامل خارجية وداخلية، لكن سيتم التركيز على العوامل الداخلية في هذه الدراسة لسببين: أولها أن العوامل الخارجية هي معنية أساسا بتدفقات المحفظة والثاني هو أن عوامل الجذب هي بالطبع أكثر بكثير مفيدة ومهمة للسياسات الإقتصادية والقطاعية للبلد المضيف. وعليه فإن قرار الإستثمار في الخارج يمكن أن يكون ذات صلة بواحد أو أكثر من العوامل الداخلية التالية⁽³⁾:

- فرص السوق في البلد المضيف.
- الإستقرار الإقتصادي والسياسي للبلد المضيف.
- العلاقات الإقتصادية والثقافية بين البلد المضيف والبلد الأجنبي.
- ملامح القطاع المصرفي المحلي.
- موقف الدولة المضيفة للبنوك الأجنبية.

III. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي: هناك أربعة أشكال

الأكثر شيوعا لإقامة البنوك في الخارج وهي: المكتب التمثيلي (**Bureau de représentation**)، الوحدة (**Succursale**)، البنك الفرعي (**Banque affiliée**)، الفرع (**Filiale**). ويمكن تصنيف هذه الأشكال إلى فئتين:

2-1- أشكال التابعة للبنك الأم: تتمثل هذه الأشكال في المكتب التمثيلي والوحدة⁽⁴⁾:

أ-المكتب التمثيلي: هو هيئة لتمثيل البنك ولكن ليس لتنفيذ العمليات المصرفية في حد ذاتها. إذ تتمثل مهمته في جمع المعلومات وإقامة إتصالات، أو للقيام بالإعلان عن البنك الأم قبل الإستثمار الفعلي لها في البلد المضيف. هذا الشكل ليس له شخصية معنوية.

ب-الوحدة: الوحدة ليست كيانا منفصلا بالنسبة للبنك الأم، حتى ولو كانت قواعد الإستغلال (المحاسبة، و تصريح بالنتائج) تظهر بعض الإستقلالية. فهي تقوم بأعمال تجارية ولديها زبائن الخاصين بها، لكنها لا يوجد لديها الإستقلالية القانونية. فالوحدة تبقى تابعة للبنك الأم لإحتياجات رؤوس الأموال، على الرغم من أن الوحدة لديها أيضا الحق في جمع الودائع المحلية بالتجزئة أو الجملة للبلد المضيف.

2-2- الأشكال المستقلة قانونيا عن بنك الأم (الحكم الذاتي): تتمثل هذه الأشكال في البنك الفرعي والفرع⁽⁵⁾:

أ-البنك الفرعي(التابع): البنك الفرعي هو مؤسسة مع مشاركة محلية، إذ تبلغ مساهمة بنك الأم إلى أقل من 50٪.

ب-الفرع: الفرع هو كيان، محليا يتكون من شركة ذات الأسهم، وهي قانونيا مستقلة عن البنك الأم التي تمتلك أكثر من 50٪ من رأس المال، وهناك شكل آخر من أشكال الفروع تكون مملوكة بنسبة 100٪ من قبل البنك الأم.

IV. واقع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري:

1. ممثلي النظام المصرفي الجزائري من 2004 إلى غاية 2014: لقد سمح قانون

10/90 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أفريل 1990 على دفع الإستثمار المباشر للبنوك الأجنبية والمؤسسات المالية في الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى إقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية مما أدى إلى إنفتاح النظام المصرفي الجزائري على العالم وإزدياد ممثليه. وفيما يلي عرض ممثلي النظام المصرفي الجزائري من 2004 إلى غاية 2014.

2-1. البنوك: وتمثلت في:

أ. البنوك العمومية: لقد بدأ إعتداد البنوك العمومية من قبل مجلس النقد والقرض إنطلاقا من سنة 1995 حيث تم إعتداد سبعة بنوك عمومية وهي: الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية(CNMA) وتم تحويلها في سنة 2009 الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية إلى مؤسسة مالية ذات الإتجاه العام؛ البنك الوطني الجزائري(BNA)؛ الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)؛ بنك التنمية المحلية (BDL)؛ بنك الفلاحة وللتنمية الريفية (BADR)؛ بنك الخارجي الجزائري (BEA).

ب. البنوك الأجنبية: أخذ الاستثمار الإستثمار الأجنبي المباشر القطاع المصرفي الجزائري شكلين هما: الوحدة والفرع. وفيما يلي جدول يوضح البنوك الأجنبية التي دخلت إلى الجزائر:

جدول رقم (1): البنوك الأجنبية المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري

الرقم	البنك	شكل البنك	تاريخ الاعتماد	البلد الأم للبنك
1	ستي بنك الجزائر	وحدة	18 ماي 1998	الو. الم. الأمريكية
2	المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (ABC)	صفة البنك	24 سبتمبر 1998	البحرين
3	ناتكسيس الجزائر (Natexis)	صفة البنك	27 أكتوبر 1999	فرنسا
4	سوسيتي جينرال الجزائر (SGA)	صفة البنك	4 نوفمبر 1999	فرنسا
5	بنك الريان الجزائري (Al-Rayan AB)	صفة البنك	8 أكتوبر 2000	قطر
6	البنك العربي س م ع الجزائر (AB PLC)	وحدة	15 أكتوبر 2001	الأردن
7	البنك الوطني الباريسي " باريبا " BNP	صفة البنك	31 جانفي 2002	فرنسا
8	ترست بنك الجزائر (Trust BA)	صفة البنك	30 ديسمبر 2002	قبرص
9	هاوسينغ بنك Housing	صفة البنك	أكتوبر 2003	الأردن
10	بنك الخليج الجزائري (AGB)	صفة البنك	2003	الكويت
11	فرنسا بنك الجزائر (EI- FransaBank)	صفة البنك	01 أكتوبر 2006	لبنان
12	القرض الزراعي و بنك الإستثمار - (Calyon)	صفة البنك	ماي 2007	فرنسا
13	السلام بنك الجزائر	صفة البنك	10 سبتمبر 2008	الإ. الع. المتحدة
14	بنك إتش أس بي سي ألجيريا (H.S.B.C)	وحدة	أوت 2008	فرنسا

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قرارات الاعتماد الممنوحة من مجلس النقد والقرض بالإضافة إلى مواقع الإنترنت لهذه البنوك.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم سحب الاعتماد من بنك الريان الجزائري في سنة 2006.

ج. البنوك المختلطة: تعني بالبنوك المختلطة البنوك ذات رأسمال مختلط جزائري وأجنبي. وتتمثل في بنك وحيد ألا وهو بنك البركة الجزائري، فلقد قرر المجلس النقد والقرض بموجب بيان الترسيم رقم 07/90 المؤرخ في 1990/12/06 على المصادقة على مشروع إنشاء بنك البركة الجزائري برأسمال مختلط موزع بين مجموعة البركة للاستثمار والتنمية الجيدة- العربية السعودية بنسبة 50 % وبنك الفلاحة والتنمية الريفية-الجزائر بنسبة 50 %.

2-2. المؤسسات المالية: وهي تنفرد إلى المؤسسات المالية ذات الإتجاه العام والمؤسسات المالية ذات الإتجاه الخاص:

أ. المؤسسات المالية ذات الاتجاه العام: تتمثل في⁽⁶⁾: الشركة المالية للاستثمار، للمساهمة، وللتوظيف (سوفينوس) (Sofinance)؛ شركة إعادة تمويل الرهن (SRH)؛ المؤسسة العربية للإيجار (شركة للإيجار) (ALC)؛ سيتلام الجزائر (Ceteleme Algérie)؛ التأجير المغاربي الجزائر (Maghreb leasing Algérie)؛ الشركة الوطنية للتأجير (Société Nationale de Leasing)؛ الإيجار والتأجير الجزائر (Ijar Leasing Algérie)؛ الجزائر الإيجار (El-Djazair Ijar).

ب. المؤسسات المالية ذات الاتجاه الخاص: تتمثل في بنك الجزائر للتنمية (BAD).
2-3. مكاتب التمثيل (الارتباط): تتمثل مكاتب التمثيل للبنوك الأجنبية في الجزائر فيما يلي: البنك التجاري العربي الإنجليزي (BACB)؛ اتحاد البنوك العربية والفرنسية (UBAF)؛ القرض الصناعي التجاري (CIC)؛ القرض الزراعي أندوسيوز (CAI)؛ البنك الدولي التونسي (TIB)؛ فورتيس بنك (Fortis Bank)؛ بنكو سبادال (Banco Sabadel).

2. دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري: سيتم دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري باستخدام عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للإقتصاديات الإنتقالية.

2-1. معطيات عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالقطاع المصرفي الجزائري:

أ. فرص السوق في الجزائر: في إختبار لفرضية فرصة السوق يتوقع أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصلة بشكل إيجابي بثلاث متغيرات لفرص السوق المحلية الجزائرية وهي: السكان (POP)؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPP)؛ وحصة الناتج المحلي الإجمالي للخدمات (SG).

جدول رقم (2): متغيرات فرص السوق المحلية الجزائرية

السنوات	الوحدة	2004	2005	2006	2007
POP	الآلاف	32 364	32 906	33 481	34 096
GDPP	الدينار الجزائري	189 998,7	229 805,6	253 924,2	274 310,4
SG	الملايين دج	1 303 182,10	1 518 930,10	1 698 124,90	1 933 206,00
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
POP	34 591	35 268	35 978	36 717	37 495

422 536,9	395 451,9	333 302,7	282 636,5	319 265,2	GDP
3 205 587,50	2 890 564,30	2 629 877,00	2 381 509,0	2 147 234,8	SG

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على حوصلة إحصائية لمديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع الجزائر الديوان الوطني للإحصائيات - جوان 2013.

ب. الإستقرار الإقتصادي والسياسي في الجزائر: في إختبار لأهمية الإستقرار الإقتصادي والسياسي سيعتمد في هذه الدراسة على متغيران هما: مستوى التضخم في الجزائر (INFL)⁽⁷⁾ ، في حين المتغير الثاني هو مؤشر الإستقرار السياسي (SH)⁽⁸⁾.

جدول رقم (3): متغيرات الاستقرار الإقتصادي والسياسي في الجزائر

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
INFL%	3,96	1,38	2,31	3,67	4,86	5,73	3,91	4,52	8,89
SH%	10,58	20,67	15,87	14,42	14,83	13,27	11,32	10,38	9,48

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي وقاعدة المعطيات لبنك سكوب.

ج. العلاقات الإقتصادية والثقافية بين الجزائر والبلد الأجنبي: في إختبار لأهمية العلاقات الإقتصادية والثقافية سيتم إستخدام متغيران هما: النسبة بين الواردات والصادرات والناتج المحلي الإجمالي للجزائر (COMMG/IMP/EXP)؛ المسافة الجغرافية بين عاصمة الجزائر وعاصمة البلد الأجنبي (DIST)⁽⁹⁾.

جدول رقم (4): متغيرات العلاقات الإقتصادية والثقافية بين الجزائر والبلد الأجنبي

2007	2006	2005	2004	الوحدة	السنوات	م.ع.ف
3,422	3,730	4,339	4,806	ن. مئوية%	COMMG/IMP	
3,070	3,917	4,520	4,562	ن. مئوية%	COMMG/EXP	
1 338,23	1 338,23	1 338,23	1 338,23	كيلو متر	DIST	
2012	2011	2010	2009	2008	السنوات	م.ع.ف
3,149	3,572	3,785	4,490	3,828	COMMG/IMP	
3,059	3,293	2,392	3,288	3,704	COMMG/EXP	
1 338,23	1 338,23	1 338,23	1 338,23	1 338,23	DIST	
2007	2006	2005	2004	الوحدة	السنوات	م.ع.ف
1,569	1,214	1,313	1,255	ن. مئوية%	COMMG/IMP	
13,548	12,732	10,424	8,410	ن. مئوية%	COMMG/EXP	
6 782,40	6 782,40	6 782,40	6 782,40	كيلو متر	DIST	
2012	2011	2010	2009	2008	السنوات	م.ع.ف
0,850	1,087	1,296	1,462	0,574	COMMG/IMP	
5,384	7,624	8,759	7,699	11,007	COMMG/EXP	

6 782,40	6 782,40	6 782,40	6 782,40	6 782,40	DIST	
2007	2006	2005	2004	الوحدة	السنوات	
0,008	0,005	0,004	0,004	ن. مئوية%	COMMG/IMP	
0,000	0,000	0,000	0,000	ن. مئوية%	COMMG/EXP	
2 724,72	2 724,72	2 724,72	2 724,72	كيلو متر	DIST	
2012	2011	2010	2009	2008	السنوات	
0,002	0,001	0,002	0,003	0,003	COMMG/IMP	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	COMMG/EXP	
2 724,72	2 724,72	2 724,72	2 724,72	2 724,72	DIST	مصر
2007	2006	2005	2004	الوحدة	السنوات	
0,089	0,081	0,062	0,073	ن. مئوية%	COMMG/IMP	
0,012	0,004	0,001	0,002	ن. مئوية%	COMMG/EXP	
4 351,65	4 351,65	4 351,65	4 351,65	كيلو متر	DIST	
2012	2011	2010	2009	2008	السنوات	
0,236	0,225	0,225	0,123	0,083	COMMG/IMP	
0,008	0,010	0,006	0,014	0,024	COMMG/EXP	
4 351,65	4 351,65	4 351,65	4 351,65	4 351,65	DIST	البحرين
2007	2006	2005	2004	الوحدة	السنوات	
0,073	0,064	0,071	0,087	ن. مئوية%	COMMG/IMP	
0,006	0,003	0,003	0,006	ن. مئوية%	COMMG/EXP	
3 052,69	3 052,69	3 052,69	3 052,69	كيلو متر	DIST	
2012	2011	2010	2009	2008	السنوات	
0,077	0,076	0,085	0,090	0,077	COMMG/IMP	
0,003	0,005	0,016	0,002	0,003	COMMG/EXP	
3 052,69	3 052,69	3 052,69	3 052,69	3 052,69	DIST	الكويت
2007	2006	2005	2004	الوحدة	السنوات	
0,000	0,000	0,000	0,000	ن. مئوية%	COMMG/IMP	
0,000	0,000	0,000	0,000	ن. مئوية%	COMMG/EXP	
4 609,23	4 609,23	4 609,23	4 609,23	كيلو متر	DIST	
2012	2011	2010	2009	2008	السنوات	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	COMMG/IMP	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	COMMG/EXP	
4 609,23	4 609,23	4 609,23	4 609,23	4 609,23	DIST	عمان
2007	2006	2005	2004	الوحدة	السنوات	
0,000	0,000	0,000	0,000	ن. مئوية%	COMMG/IMP	
0,000	0,000	0,000	0,000	ن. مئوية%	COMMG/EXP	
4 232,22	4 232,22	4 232,22	4 232,22	كيلو متر	DIST	
2012	2011	2010	2009	2008	السنوات	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	COMMG/IMP	قطر

C.
E.

د. ملامح القطاع المصرفي الجزائري: من بين المتغيرات التي تستخدم في ختبار أهمية الميزات للقطاع المصرفي الجزائري: متوسط مستوى رسملة البنوك كبديل للإستقرار المصرفي(ETA)؛ بديل لفرص الربح ويتم قياسه بمتوسط المدى على معدلات الفائدة المصرفية(SP)؛ درجة تطور للقطاع المصرفي الجزائري(CM2) ويتم قياسها بالنسبة بين النقود(C) والكتلة النقدية(M2).

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
------	------	------	------	------	------	------	------	------	---------

15,87	17,01	18,68	20,31	13,28	13,60	11,96	9,54	10,80	ETA %
4,35	4,35	4,12	4,12	4,44	4,52	4,52	4,54	3,65	SP %
69,75	71,93	69,52	68,93	71,38	70,62	64,20	58,24	57,80	CM2 %

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2012-2004 والقوائم المالية لجميع البنوك في الجزائر للسنوات 2012-2004.

هـ. **موقف الجزائر تجاه البنوك الأجنبية:** من المتوقع أن يكون هناك موقفا إيجابيا للجزائر تجاه البنوك الأجنبية (ضرائب منخفضة، دون تمييز، الدخول مجانا، الخ...) يجب أن تكون جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن بين المتغيرات التي تستخدم في هذا العامل: معدل الضريبة للبنوك في الجزائر (TAXB) وهو يستخدم كبديل لموقف البلد المضيف للمؤسسات الأجنبية.

جدول رقم (6): متغيرات موقف الجزائر تجاه البنوك الأجنبية

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
TAXB %	30	30	30	30	30	25	25	25	25

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنوك في الجزائر للسنوات 2004-2012.

2-2. تحليل ودراسة عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالقطاع المصرفي الجزائري: لدراسة عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالقطاع المصرفي الجزائري سيتم مقارنة تطور عدد المبادرات الإستثمارية للبنوك من البلد الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2004) بإعتباره المتغير التابع مع المتغيرات التفسيرية لعوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع المصرفي الجزائري لتوضيح العلاقة بينهما. كما أن النظر في عدد المبادرات الإستثمارية بدلا من قيمتها يسمح بشرح سلوك كل من البنوك الصغيرة والكبيرة للبلد الأجنبي. وفيما يلي عرض لعدد المبادرات الإستثمارية للبنوك من البلدان الأجنبية العشر المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري في الجدول التالي:

جدول رقم (7): عدد من المبادرات الإستثمارية في القطاع المصرفي الجزائري من البلد الأجنبي من 2004 إلى 2012.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
فرنسا	3	3	3	4	5	5	5	5	5
الو.الم.الأ	1	1	1	1	1	1	1	1	1

قبرص	1	1	1	1	1	1	1	1	1
السعودية	1	1	1	1	1	1	1	1	1
الأردن	2	2	2	2	2	2	2	2	2
البحرين	1	1	1	1	1	1	1	1	1
الكويت	1	1	1	1	1	1	1	1	1
لبنان	1	1	1	1	1	1	1	1	1
قطر	1	1	1	1	1	1	1	1	1
الإ.ع.م	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تواريخ الإعتماد للبنوك الأجنبية من قبل بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم(7) يتضح أن عدد المبادرات الإستثمارية للبنوك من البلدان الأجنبية العشر في القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة (2004-2012) بقي ثابت بالنسبة لتسعة بلدان بمعدل بنك واحد لكل بلد ماعدا الأردن ببنكين، أما بالنسبة للبلد العاشر ألا وهو فرنسا يلاحظ تطور مستمر في عدد المبادرات الإستثمارية للبنوك فمن ثلاثة بنوك في سنة 2004 إلى خمسة بنوك في 2012، ومن خلال الجداول رقم(2-3-4-5-6) يمكن القول أن التحليل الإقتصادي لهذا يدل على صحة أهمية العوامل المذكورة سابقا. فبالنسبة لتسعة بلدان (الولايات المتحدة الأمريكية، قبرص، السعودية، الأردن، البحرين، الكويت، لبنان، قطر، الإمارات العربية المتحدة) كانت المبادرات الإستثمارية للبنوك ثابتة وهذا يعود تقريبا لكون جميع المتغيرات المستخدمة كبدايل لفرص السوق، الإستقرار السياسي والإقتصادي، ملامح القطاع المصرفي، وموقف الجزائر تجاه البنوك الأجنبية فهي غير مشجعة لقرار الإستثمار لهذه البلدان. فبشأن الفرص المتاحة في السوق، تقوم البنوك الأجنبية بتحديد موقع إستثماراتهم حيث السكان، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة لكن بالنسبة للجزائر فهي متوسطة فعلى سبيل المثال تحتل الجزائر الرتبة 111 من بين 204 دولة عالميا في سنة 2012. أما فيما يخص مؤشرات الإستقرار الإقتصادي والسياسي فهي أيضا من المعاملات الإيجابية والهامة لكن في الجزائر تؤكد هذه المؤشرات أنها غير مشجعة لقرار الإستثمار لهذه البلدان فعلى سبيل المثال أيضا تحتل الجزائر الرتبة 35 في إرتفاع نسبة التضخم من بين 204 دولة عالميا في سنة 2012. كما أن ميزات القطاع المصرفي للبلد المضيف أيضا تلعب دورا هاما في التأثير على قرارات الإستثمار للبنك الأجنبي، فالبنوك الأجنبية تفضل

تلك البلدان حيث القطاع المصرفي هو أكثر تطوراً وإستقراراً نسبياً، وحيث هناك هامش سعر الفائدة الكبيرة، وهذا ما لا يتوفر في القطاع المصرفي الجزائري. حيث أن هامش سعر الفائدة في الجزائر ليس كبير فهو يتراوح تقريبا بين 3.50 إلى 4.50 خلال سنوات الدراسة 2004 إلى 2012، ويعود ثبات هذا الهامش خلال فترة الدراسة إلى القوانين الذي فرضها البنك الجزائر على الفوائد المدينة والدائنة طبقاً للمادة رقم (4) من النظام رقم 94-13 المؤرخ في 02 جوان 1994 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية والمطبقة على العمليات البنكية أن البنوك والمؤسسات المالية لها حرية تحديد معدلات الفوائد المدينة والدائنة غير أنه يمكن لبنك الجزائر أن يحدد هامشاً أقصى يستوجب إحترامه من البنوك والمؤسسات المالية، وفي سنة 2009 تم إلغاء هذا النظام وتعويضه بالنظام رقم 2009-03 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية والمطبقة على العمليات البنكية فبمقتضى المادة رقم (5) لهذا النظام فإن أيضاً البنوك والمؤسسات المالية لها حرية تحديد معدلات الفوائد المدينة والدائنة غير أنه يمكن لبنك الجزائر أن يحدد معدل الفائدة الزائد والذي لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتجاوزه البنوك والمؤسسات المالية. أما فيما يخص عامل موقف البلد المضيف تجاه البنوك الأجنبية فلا يبدو أن تكون الضرائب من المتغيرات الهامة للإستثمار الأجنبي المباشر للبنوك في الجزائر. ومن ناحية أخرى فإن متغيرات الخاصة بالعامل العلاقات الإقتصادية والثقافية بين الجزائر والبلد الأجنبي ليس له أهمية لأغلب البلدان الأجنبية لأن المتغيرات المتعلقة بالعلاقات التجارية بين الجزائر وهذه البلدان فهي معدومة أو تكاد تكون معدومة بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي سجلت أعلى نسبة بالنسبة الصادرات الجزائر إتجاه هذا البلد ورغم ذلك نجد مبادرة إستثمارية واحدة في شكل وحدة تابعة لشركة الأم ألا وهي سيتي بنك الجزائر، ويعود قرار الإستثمار لهذا البنك لإستراتيجية البنك في متابعة عملاءها خارج الوطن. كما أن العلاقة بين المسافة والإستثمارات المصرفية في الجزائر هي غير هامة، وتبين أن القرب الجغرافي ليس محدداً مباشراً للإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي. ومع ذلك، قد تؤثر المسافة ربما بشكل غير مباشر عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر على التجارة والإستثمار في القطاع الحقيقي وهذا ما تقره المتغيرات الخاصة بالعلاقات الإقتصادية والثقافية بين الجزائر وفرنسا، فهذا العامل أثر بشكل كبير على تطور المبادرات الإستثمارية للبنوك الفرنسية في القطاع المصرفي الجزائري.

الخاتمة

إن الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للإقتصاديات الإنتقالية يمثل حالة خاصة من الإستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يعود للمراقبة الخاصة بالنسبة للقطاعات المصرفية في الإقتصاديات الإنتقالية، والإعتقاد بالإستثمار الأجنبي المباشر قد يكون لصالح التنمية المؤسسية والإقتصادية للإقتصاديات الإنتقالية مقارنة بالإقتصاديات الأخرى، وكما أن الآثار المترتبة للإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المصرفية للإقتصاديات الإنتقالية يجب أن تكون إيجابية. وهذا قاد لشرح ودراسة محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للإقتصاديات الإنتقالية، ومن هذا المنطلق سعت الجزائر ككل الدول الأخرى ذات للإقتصاديات الإنتقالية إلى جلب الإستثمارات الأجنبية لقطاعها المصرفي وذلك تبعا للإصلاحات البنكية التي قامت بها وإصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الإستثمار بتقديم جملة من الإمتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء قصد تشجيع وتطوير الإستثمارات، لهذا فإن تواجد البنوك الأجنبية يعتبر من الإستثمارات الأجنبية الحديثة التي سعت إليها الجزائر في السنوات الأخيرة، ورغم إزدياد عدد البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي الجزائري إذ وصل عدد هذه البنوك في سنة 2012 إلى 14 بنك أجنبي مقابل ستة بنوك عمومية فإن إحتكار السوق المحلية بقي قائما من طرف البنوك العمومية بنسبة تفوق 90%، وهذا ما يدعو للقلق بشأن محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي، إذ توصلت هذه الدراسة إلى المجموعة من العوامل المطلوبة لشرح القرار الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري.

من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- تعتبر الجزائر من بين الدول ذات الإقتصاديات الإنتقالية التي غيرت موقفها إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاعها المصرفي، وهي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة لجذبه وتشجيعه.
- رغم دخول المصارف الأجنبية للقطاع المصرفي الجزائري لم يقلل هذا من القوة السوقية للبنوك العمومية وبقيت محافظة على سيطرتها.
- عدد المبادرات الاستثمارية للبنوك من البلدان الأجنبية العشر المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري بقي ثابتا ماعدا بلد وحيد والمتمثل في فرنسا وهذا يعود لعامل العلاقات الإقتصادية وصلة التجارة القائمة بين الجزائر وفرنسا.

- إن عوامل فرص السوق، الإستقرار السياسي والإقتصادي، ملامح القطاع المصرفي، وموقف البلد المضيف تجاه المؤسسات الأجنبية في الجزائر غير مشجعة لقرار الإستثمار في القطاع المصرفي.
 - رغم الأولوية التي أعطيت للإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري إلا أن مساهمته في خلق فرص العمل جد ضئيلة
 - على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات التالية:
 - لا بد على الجزائر أن تعمل على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاعها المصرفي التي تلائم بيئتها.
 - يجب على الجزائر أن تعمل على تحسين عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاعها المصرفي خاصة فيما يخص ملامح القطاع المصرفي، وموقف الجزائر تجاه البنوك الأجنبية.
 - إصلاح البنى التحتية التقنية والتشريعية للنظام المصرفي.
- الهوامش:

¹Stijn CLAESSENS and Marion JANSEN, The Internationalization of Financial Services (Issues and Lessons for Developing countries), Collection: The World Bank and World Trade Organization, The Hague. London. Boston: Editions Kluwer Law International, 2000, PP, 438-439.

²Stijn CLAESSENS and Marion JANSEN, Ibid, P, 439

³Stijn CLAESSENS and Marion JANSEN, Ibid, PP, 451-452.

⁴Mehdi NEKHILI, Catherine KAROTIS, Stratégies Bancaires Internationales, France: Editions Economica, 2008, PP, 82-84.

⁵Mehdi NEKHILI, Catherine KAROTIS, Ibid, PP, 85-86.

⁶الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر:

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm>

⁷الموقع الإلكتروني للبنك الدولي:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG>

⁸VANDIJK, Bank Scope, Base de données Université de Paris dauphine.

⁹تم حساب المسافة الجغرافية من الموقع الإلكتروني:

<http://www.chemical-ecology.net/java/capitals.htm>